لقاء العدد

فضيلة الشيخ محمد بن عبدالله آل لجهر القحطاني*

أجرى الحوار
حمد بن عبدالله بن خنين

---

* القاضي بالمحكمة الجزئية بجازان (سابقاً).

العصامية وحب التطلع للأفضل والمثابرة ديدن ضيف العدد، فقد استطاع الجمع بين الدراسة والوظيفة، إلى أن وصل القضاء، بالرغم من شظف العيش وصعوبة الحياة في وقته، عمل إدارياً، ثم كاتباً للعدل، ثم قاضياً بتزكية من رئيس محاكم عسير سابقاً الشيخ إبراهيم بن راشد الحديثي، فلازمه ولازم ابنه الشيخ محمد، ولازم الشيخ حسن النجمي، ثم عين قاضياً في محكمة بلقرن (سبت العلايا)، ثم مستعجلة نجران ثم محكمة تيماء، ثم جزئية جازان لحين طلب التقاعد، حيث دام أكثر من ٣٨ سنة ما بين العمل الإداري والقضائي.

إنه فضيلة الشيخ محمد بن عبدالله بن علي آل الجهر القحطاني الذي تحدث عن مسيرته الإدارية والقضائية، وأوضح أبرز القضايا ومعايير اختيار القاضي، والنظرة للنقلات المتتابعة لمراحل التقاضي والمحاماة والتقاعد، وحقوق الآدميين والصلح. فكان حواره عميقاً، ورأيه سديداً، فإليكم ما دار معه في اللقاء الماتع:

■ حدثونا عن نشأتكم وتعليمكم ومراحل أعمالكم الوظيفية؟

– ولدت عام ١٣٧٠هـ بقرية آل لجهر الواقعة بمحافظة أحد رفيدة التابعة لمنطقة عسير، ونشأت وتربيت في كنف والدي رحمهما الله رحمة واسعة وأموات المسلمين، ودرست بمدرسة القدس الابتدائية بمحافظة أحد رفيدة، وبعد تخرجي منها التحقت بالمعهد العلمي بأبها، وبعد أن أتممت السنة الثالثة بالمعهد التي تعادل شهادة الكفاءة، أجبرتني الظروف المادية القاسية إلى البحث عن عمل يقوي مدخولي الشهري، حيث كنت أتقاضى مكافأة شهرية من المعهد قدرها مئتان وعشرة ريالات أنفق على نفسي منها، والباقي أعطيه والدي حيث كان –رحمه الله– في حاجة ماسة، فتوظفت بالبنك الزراعي بأبها بالمرتبة الثانية وتحسن الدخل وفي نفس الوقت لم أترك الدراسة، بل واصلت بالمعهد منتسباً وأخذت أجد وأجتهد أكثر من قبل، لأني أخشى أن أخسر الدراسة وأخشى أن يسبقني زملائي، ولله الحمد، والمنّة لم يفتني شيء، فقد تخرجت معهم في نفس السنة التي تخرجوا فيها وهذا بتوفيق الله ثم بدعاء الوالدين رحمهما الله ثم انتقلت من البنك الزراعي بأبها إلى القوات الجوية بخميس مشيط المرتبة الرابعة، ثم الخامسة وبعد تخرجي من المعهد التحقت بكلية الشريعة بالرياض، منتسباً وواصلت دراستي بها إلى أن تخرجت في عام ١٣٩٦هـ، وتم تعييني على المرتبة السادسة بالقوات الجوية بخميس مشيط ثم انتقلت إلى محكمة أحد رفيدة على وظيفة كاتب ضبط ثم تعينت كاتب عدل بالمرتبة السابعة بأبها وقد كتب فضيلة رئيس محاكم عسير سابقاً، فضيلة الشيخ إبراهيم الراشد الحديثي رحمه الله كتاباً إلى مجلس القضاء وطلب تعييني بالسلك القضائي، وقد تم ذلك فلازمت فضيلته وفضيلة مساعده ابنه الشيخ محمد بن إبراهيم الحديثي ولازمت فضيلة الشيخ حسن بن زيد النجمي القاضي في محكمة التمييز بمكة المكرمة – رحمه الله– ثم صدر قرار بتعييني قاضياً بمحكمة تثليث وباشرت بها في بداية عام ١٤٠٠هـ ثم انتقلت إلى محكمة بلقرن (سبت العلاية) ثم المحكمة المستعجلة بنجران ثم محكمة تيماء ثم المحكمة الجزئية بجازان ثم أحلت على التقاعد بناء على طلبي عام ١٤٢٨هـ بعد خدمة طويلة أكثر من ثمان وثلاثين سنة ما بين عمل إداري وقضائي.

لظروفي المادية توظفت بشهادة المتوسطة وواصلت تعليمي منتسباً

■ من تذكرون من مشايخكم وزملائكم في مراحل التعليم والعمل؟

– أذكر فضيلة الشيخ علي بن عواض الألمعي ويعمل الآن في محكمة الاستئناف بالرياض، فقد عملت تحت إدارته عندما كنت كاتب ضبط وكان نعم الرئيس فقد تعلمت منه الكثير، وأيضاً فضيلة رئيس محاكم عسير سابقاً فضيلة الشيخ إبراهيم الراشد الحديثي –رحمه الله– وفضيلة مساعده الشيخ محمد بن إبراهيم الحديثي أمده الله بالصحة والعافية والخاتمة الطيبة وفضيلة الشيخ حسن بن زيد النجمي رحمه الله القاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة، فقد كان يعمل عضواً قضائي برئاسة محاكم عسير وغيرهم كثير ممن انتقلوا إلى رحمة الله تعالى ومنهم من لا يزال على قيد الحياة.

■ ما مسيرة عملكم في القضاء؟ وما أبرز وأهم القضايا التي واجهتكم؟

– كلنا يعلم أن الأحكام الشرعية التي تصدرها المحاكم هي الفصل الحق في جميع القضايا المطروحة، ونعلم أن من اقتنع بحكم الله جلت قدرته فذلك يدل على كمال إيمانه قال تعالى ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا

﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة: ٤٧] وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: ٤٤]، وعندما صدر توجيهي للعمل قاضياً وجدت في بعض المحاكم أن الحكم الشرعي في القضايا الجنائية، ما هو إلا شكلي أمام الدولة فقط، وأن الذي ينهي النزاع هو الحكم القبلي، فأنظر القضية وأصدر أحكاماً يقتنع بها الطرفان، وبعد ذلك يأتي دور القبيلة لتحكم بحكمها الذي ينهي الخصومة، وقد بينت لهم خطورة ما هم عليه من العوائد القبيلة المخالفة لأحكام الشرع، وأن من يفضل ذلك فإنه قد وقع في إثم عظيم.

وكررت النصح في كل مناسبة ولكن بدون جدوى. حتى بعض القضايا الزوجية لا يحلها إلا العرف القبلي، ففي سنة من السنين أتى إلي مواطن واشتكى رجلاً آخر أراد المشتكي أن يزوج ابنته على آخر، وقد عقد النكاح ولم يبق إلا تمام حفل الزواج والدخول فأتى ذلك الرجل ابن عم البنت فقرع والدها وهو المشتكي من إتمام الزواج وناقشت المشتكي وبعد ذلك كتب خطاباً إلى الجهة المختصمة وطلبت إحضار ابن عم البنت والأخذ على يده، وعدم تعرضه لعمه وفي حاله إصراره على المعارضة فيودع السجن، ويتم الزواج إلا أنه رفض وأودع السجن حتى يحضر كفيلاً معروفاً يكفله بعد معارضته فبقي في السجن عشرة أيام تقريباً وقبل ذلك أتى إليه عمه ومعه مجموعة من الناس، وشيخ القبيلة وغيره من المشايخ وطلبوا المعترض بعدم المعارضة، وقدموا له أموالاً كثيرة إلا أنه أصر على موقفه وبعد مرور عشرة أيام من سجن المعترض حضر إلي الزوج ومعه معروض مرفق به عقد النكاح، وطلب توثيق طلاقه لزوجته فسألته لماذا تطلق والمعترض في السجن فأخبرني أنه لا يستطيع إتمام الزواج ما دام المعترض أصر على موقفه فيخشى المشاكل فطلق زوجته مرغماً فهذه العوائد كانت تؤرقني وتضايقني جداً. وأرى أنه يجب الضرب بيد من حديد على الذين يؤيدون تلك العوائد المخالفة ومتى حدثت قضية وحكم فيها حكم الشرع فعلى المدعي قبول ذلك حتى يعلو حكم الله.

■ اختيار القضاة يخضع لمعايير ومواصفات فما صفات القاضي الناجح؟

– المنصوص في بابه اشتراط عشر صفات في القاضي: (أن يكون عاقلاً ذكراً حراً مسلماً عدلاً سميعاً بصيراً متكلماً مجتهداً) وإن كان أيضاً قوياً من غير عنف ليناً من غير ضعف، حليماً ذا خلق عال لا يتعالى على الناس فينفروا منه ولا يستطيع الضعيف مقابلته وتقديم شكواه، وأن يخالط من يثق فيهم من طلبة العلم وإذا مرَّ بالناس يفشي السلام على من يقابل إلى أن يدخل مكتبه ويرد السلام، فبعض الزملاء يشكو الناس منهم حيث لا يفشون السلام ولا يردونه هذا خطأ كبير وأن يحافظوا على الدوام لأن وقت الموظفين ملك للإدارة التي يعمل بها لمدة سبع ساعات، فإذا صرف ذلك الوقت لغير تلك الإدارة، فقد اعتدى على حق الغير، والقضاة هم القدوة والملاحظ عدم تقيدهم بالدوام الرسمي تجده لا يأتي إلا متأخراً وينصرف مبكراً والمعروف أن تأخره وخروجه مبكراً يؤثر على حقوق المراجعين فالصكوك والقرارات لا تصدر إلا بتوقيعه ثم قد يقلده الموظفون فلا يحافظون على الدوام وهذه معضلة.

تعينت إدارياً في البنك الزراعي ثم القوات الجوية ثم كاتب ضبط ثم كاتب عدل ثم قاضياً

■ ما رأيكم في التطورات والنقلات المتتابعة في مراحل التقاضي؟

– لا شك أن هذه التطورات والنقلات المتتابعة سيكون لها الأثر الطيب والمردود الحسن لتحقيق العدل المنشود وبالأساليب الحديثة المتطورة ويجد صاحب الحق فرصة لتقديم كل ما عنده من إضافات وبينات، فالقائمون على هذا الهرم المبارك جزاهم الله خيراً، لا يقفون عند حد معين بل هم مستمرون في البحث عن كل جديد مفيد مع المحافظة على الأسس والثوابت الشرعية.

■ حدثونا عن المحاكم التي عملتم بها من حيث التأسيس والقضايا؟

– كما قلت في بداية الحديث في بداية عام ١٤٠٠هـ باشرت العمل في محكمة تثليث ثم انتقلت إلى محكمة بالقرن (سبت العلاية) في عام ١٤٠٦هـ وفي عام ١٤١٢هـ انتقلت لمحكمة المستعجلة بنجران وفي عام ١٤١٦هـ انتقلت لمحكمة تيماء وفي عام ١٤٢٣هـ انتقلت للمحكمة الجزئية بجازان وهي محاكم قديمه جداً وتزخر بكثرة الأعمال المتنوعة، كما هو موضح في الإحصاء الرسمي الموجود بالمحاكم ولا يتوفر لدي الآن كوني أصبحت خارج المحكمة.

■ هل لكم مناشط أخرى وقت عملكم في القضاء وبعده؟

– كنت إمام جامع في تثليث وسبت العلايه ونجران وبواسطة المسجد أقوم بإلقاء الخطب الأسبوعية بالإضافة إلى ترؤسي جمعية البر الخيرية في سبت العلاية، وبعد الإحالة على التقاعد، فتحت مكتباً للمحاماة في

كان هناك دور بارز للقبيلة في فض النزاعات ولا يزال بعض القضايا الزوجية لا يحلها إلا العرف القبلي

مدينة جدة.

■ ما رأيكم في طلب الصلح بين أطراف القضية؟ وما دور مكاتب الإصلاح في المحاكم؟

– الصلح خير كما ذكر الله ذلك في محكم كتابه، ومن طبعي أضبط القضية الدعوى والإجابة ثم أعرض على الطرفين الصلح، فإن تيسر ذلك ألزمت الطرفين باختيار عدلين ممن يرضونهم من الناس أكرر ذلك عليهم حتى يقوم الطرفان باختيار ممن يردون وأشرك معهم هيئة النظر، فإن انتهوا فبها ونعمت وإلا استمررت في إنهاء القضية، علماً أن ليس كل قضية تصلح لإجراء الصلح بعض القضايا لا سبيل لإجراء الصلح فيها وقد أحسنت الوزارة صنعاً عندما أنشأت مكاتب للصلح في المحاكم، فذلك يسهم في انتهاء القضايا بسرعة وأيضاً يقلل من الأعباء على القاضي.

■ ما رأيكم في فصل العمل الإداري عن القضائي في المحاكم؟ فهل ساهم في تفرغ القاضي لعمله؟

– العمل الإداري يأخذ وقتاً كبيراً من القاضي قبل ضبط القضية وبعدها، فلما صدرت التعليمات بتفرغ القاضي لعمله الأساسي فسيسهم ذلك إن شاء الله في صرف جميع وقت القاضي لعمله القضائي وترك العمل الإداري للموظفين الإداريين وأرى ألا يمنع القاضي من التدخل في العمل الإداري إذا رأى ما يبرر ذلك حتى يعلم الموظف الإداري أن هناك من يشرف عليه ويراقبه.

■ ما نظرتك حيال المتقاعدين من أصحاب الفضيلة القضاة هل يمكن الاستفادة من خبراتهم؟

– المتقاعدون الذين لا زالوا في قوة نشاطهم يمكن الاستعانة بهم في الاستشارات في أمارة المناطق والمحافظات واللجان العاملة.

■ ما نظرتك حيال المحامي؟ وهل كل محام طالب حق؟

– المحامي سيكون عضواً قوياً للقاضي حيث تجده متعاوناً ولديه المعرفة بأسلوب القاضي فيقدم الدعوى بأسلوب يريح القاضي ويعينه عن كثر التساؤلات ويجب على المحامي أن يكون هدفه إحقاق الحق فلا يتوكل عن شخص يرى أن دعواه غير محقة أو أن هدفه هو الإضرار بالمدعى عليه فقط، ويأخذ المبلغ المناسب لأتعابه لا يظلم موكله وأن يترافع عن الضعفاء ذوي الظروف المادية الصعبة بدون بدل، بل ابتغاء ما عند الله جلت قدرته وليس كل محام محقاً، بل قد يكون بعض المحامين هدفهم الحصول على المادة نسأل الله العافية والسلامة، أو كسب رضا صاحب الدعوى أو غير ذلك من المقاصد.

اختيار القاضي يخضع لمعايير ومواصفات ويمكن الاستفادة من القضاة المتقاعدين

■ هل من حقوق للآدميين في جرائم الحدود وهل تطبيق الحد على المعتدي كاف أم يبقى حق للمعتدى عليه بمعنى مثلاً إذا زنى بامرأة، فهل لها عليه حقوق بغض النظر عن إقامة الحد عليه؟ وهل يجب لها المهر وإن كانت بكراً فهل لها أرش البكارة وإن ترتب على زناه بها افضاؤها أو موتها فهل يضمن ذلك، وهل يختلف الحكم بين المطاوعة والمكرهه؟

– نعم للآدميين حقوق في بعض الحدود، كمن زنى بامرأة وهي غير مطاوعة ففض بكارتها وأفضاها فإن عليه مهر المثل وثلث الدية مقابل الإفضاء، أما المطاوعة فليس لها مهر المثل لأنها أذنت له، ولكن لو أفضاها، فإن عليه دية الإفضاء لأنها لم تأذن بذلك، وإذا ماتت ضمن وعليه الدية ولا يختلف الحكم حينئذ بين المطاوعة والمكرهه.

■ ماذا تودون أن تقولوه لوزارة العدل ولمجلتها العلمية؟

– أقول لها لقد وفرت الحكومة أيدها الله المبالغ اللازمة والاعتمادات الضخمة، فإلى الأمام وإلى كل جديد مفيد، وعجلة التقدم مستمرة في جميع مراحل الحياة والمأمول من هذه الوزارة أن تسابق غيرها، فهي أهم الوزارات فهي الموكول إليها المحافظة على دماء وأموال وأعراض الناس، وقد ضمت نخبة من المسؤولين من علماء ومتخصصين أكفاء وعلى رأسهم معالي وزير العدل الشيخ/الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، أما مجلة العدل فهي اللسان الناطق لأخبار هذه الوزارة الغنية، وهي المجلة العلمية المحتوية لتلك الأبحاث المفيدة والدراسات المتخصصة، فالقاضي يجد ما يبتغيه من الأبحاث العلمية والتطبيقية المدونة وبقي شرائح الموظفين، كل يجد مبتغاه في هذه المجلة المباركة، وأعطت فرصة المساهمة في تقديم البحوث العلمية من أساتذة الجامعات وأصحاب الأقلام الموثوقة. فنسأل الله أن يجزي جميع العاملين عليها لما بذلوه من جهد مبارك في تقديم المادة العلمية وإخراجها بهذا الشكل المرموق.

■ ماذا تودون أن تنتهوا الحوار معكم؟

– الدعاء لجميع العاملين في وزارة العدل وغيرها من مرافق الدولة بالتوفيق والنجاح وأن يكفي هذه البلاد شر الحاسدين الحاقدين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

التطورات المتتابعة لوزارة العدل لها الأثر الطيب والمردود الحسن